مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 14 أغسطس 2023

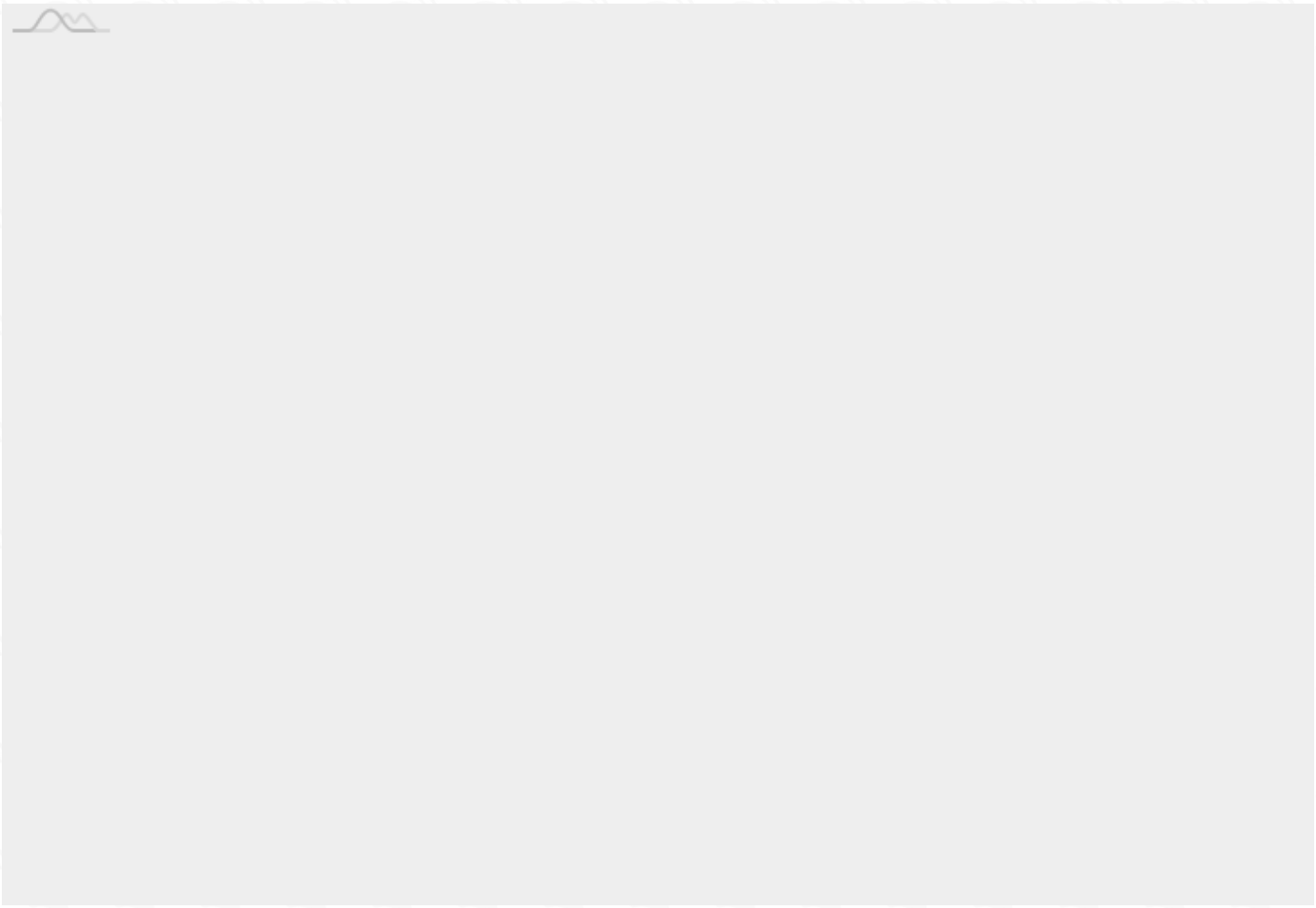

مدبولى يؤكد ضرورة التوسع خلال الفترةالمقبلة في الزراعة التعاقدية

(اقتصادي . الجمهورية أونلاين)

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، اليوم، اجتماعا؛ لمتابعة الموقف التنفيذي لتطبيق الزراعة التعاقدية، وتوافر السلع المختلفة، وذلك بحضور الدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، والسيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، وأحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، والعميد هشام أبو مندور، مدير إدارة الإنتاج بجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، ومسئولي الجهات المعنية.

واستهل رئيس مجلس الوزراء الاجتماع، بالإشارة إلى أنه يتم متابعة موقف الزراعة التعاقدية بالنسبة للسلع والمحاصيل الاستراتيجية، وهناك اهتمام بالتوسع فى هذه المنظومة، مع تحفيز المزارعين ، خاصة للزراعات المستهدفة.

وفي الوقت نفسه، شدد مدبولي على ضرورة المتابعة المستمرة للأسواق؛ للتأكد من توافر السلع الاستراتيجية بأسعار مناسبة وتشديد الرقابة على الأسواق، وعدم السماح بتخزين السلع بهدف رفع أسعارها، والتربح منها.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى العمل على التوسع في إنتاج الأعلاف على المستوى المحلي، وتشجيع المزارعين على زراعة المحاصيل التي تدخل في صناعة الأعلاف.

وخلال الاجتماع، أشار وزير التموين والتجارة الداخلية إلى موقف الاحتياطي من بعض السلع الاستراتيجية ومنها القمح، مؤكدا أنه يتوافر حاليا مخزون منه يكفي حاجة الاستهلاك لمدة 4.7 شهر، ولدينا خطة للشراء عندما يكون الموسم أكثر إتاحة بالنسبة للسوق العالمية، مستعرضا التوقعات العالمية للأسعار في ظل الأزمة الروسية – الأوكرانية، مؤكدا في الوقت نفسه أن لدينا احتياطيات مطمئنة، كما يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير مخزون كاف مستقبلًا.

كما استعرض الوزير موقف السكر في الأسواق العالمية، مشيرا في هذا السياق إلى توافر كميات من سكر التموين حتى شهر أبريل المقبل، وموضحا أنه يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير المخزون الكافي منه بوجه عام خلال الفترة المقبلة، بما يسهم في توازن الأسعار بالأسواق المحلية.

وفيما يتعلق بالزيوت، أوضح الدكتور علي المصيلحي أنه يتوافر كميات منها تكفي حاجة الاستهلاك المحلي لمدة 4 أشهر، مستعرضا بعض المؤشرات وتوقعات الأسعار العالمية للزيوت خلال الفترة المقبلة، وكذلك ما يتم اتخاذه من إجراءات لاستيراد الاحتياجات المختلفة.

كما تطرق وزير التموين لموقف توافر اللحوم، مشيرا في سياق ذلك إلى توافرها بكميات مناسبة، وأن هناك اتفاقات مع عدد من الدول من بينها البرازيل، والهند، والسودان، وجيبوتي، لتوفير احتياطات آمنة منها.

وفي الإطار نفسه، أكد الوزير أن هناك بشكل عام احتياطات آمنة من مختلف السلع الاستراتيجية ، ونعمل على اختيار التوقيت الملائم لاستيراد ما نحتاجه من أي سلعة وفقا للأسعار العالمية.

وفيما يتعلق بـالزراعة التعاقدية ، أوضح الدكتور علي المصيلحي أن هناك تنسيقا تاما بين وزارتي التموين والزراعة

/ moasher

في هذا الشأن، للتوافق على أسعار تشجيع المزارعين على الزراعات المستهدفة، مشيدا بدور البورصة الزراعية في ضبط الأسواق؛ بحيث تكون هناك أسعار عادلة للسلع المختلفة.

فيما أشار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي إلى أن منظومة الزراعة التعاقدية أصبحت في وضع أفضل عما كان سابقا، وخاصة خلال العامين الماضيين، منوها إلى أن إعلان السعر قبل بدء موسم الزراعة، وكذا إعلان سعر الضمان، ساهم في تحقيق ذلك، مستعرضا عددًا من المحددات التي من شأنها أن تسهم في نجاح تلك المنظومة، والتوسع في تطبيقها.

ولفت الوزير إلى أن نجاح منظومة الزراعة التعاقدية يعتمد بشأن أساسي على مجموعة من العوامل منها، توافر التمويل، والبنية التحتية، هذا إلى جانب جهات فاعلة لشراء المنتج، موضحا أنه يتم حاليًا تطبيق منظومة الزراعة التعاقدية فيما يتعلق بزراعة محصول القمح ، وجار العمل على تطبيق المنظومة على محصولي قصب السكر، وبنجر السكر، مشيرًا إلى أن ما يتم تنفيذه من إجراءات وخطوات في هذا الملف يلقى قبولا وارتياحًا من جانب الجميع، مضيفًا أنه تم تطبيق المنظومة أيضًا على محاصيل الذرة الشامية والذرة الصفراء، وكذلك محصول القطن.

وتطرق وزير الزراعة إلى جهود التوسع في توفير التقاوي للزراعات الاستراتيجية، مشيرًا إلى أن العام الماضي شهد انتاج 140 ألف طن لتقاوي القمح تغطي نحو 70% من احتياجاتنا منها، بعدما كنا سابقا نغطي 30% من تلك الاحتياجات فقط، منوها إلى أنه تم تغطية احتياجاتنا من التقاوي خلال هذا العام، وما يكفى لتصدير جزء منها، مؤكدًا أن ما يتم انتاجه من تقاوي، تعد تقاوي معتمدة، تسهم في زيادة الإنتاج، ويتم تطبيق ذلك على محاصيل الذرة، وفول الصويا، وعباد الشمس.

كما أشار وزير الزراعة، خلال الاجتماع، إلى جهود التوسع في الحقول الإرشادية للزراعات المختلفة.

وفي الوقت نفسه، أشار الوزير إلى أن هناك تنسيقا كاملا مع وزير الري، بشأن حوكمة زراعة المحاصيل الشرهة في استخدام المياه، بالإضافة إلى العمل على زراعة أصناف التقاوي المبكرة النضج، شارحًا عددًا من الممارسات والإجراءات التي يتم تطبيقها بالتعاون مع وزارة الري بهدف ترشيد استخدام المياه.

وخلال الاجتماع أيضًا، شرح وزير الموارد المائية والري استراتيجية الوزارة التي يتم تطبيقها لتوفير المياه المطلوبة للزراعة، بالتنسيق مع الوزارات المعنية، وكذا إجراءات وخطوات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، وخطة ترشيد الاستهلاك، في ظل محدودية حصة مصر من المياه.

وفي ختام الاجتماع، أشار رئيس مجلس الوزراء إلى ضرورة التوسع في الفترة المقبلة في الزراعة التعاقدية ، خاصة في الزراعات المستهدفة، وأن يكون هناك تحفيزات محددة لتشجيع المزارعين.

توجيهات حكومية بضبط أسعار السجائر

(اقتصادي . جريدة الشرق الأوسط)

شددت الحكومة المصرية على «زيادة حجم الإنتاج اليومي من (السجائر)، وإتاحة مزيد من المعروض في الأسواق لـ(ضبط) الأسعار». وعقد رئيس مجلس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، اجتماعاً، الاثنين، بمقر الحكومة في مدينة العلمين الجديدة؛ لمتابعة نشاط عمل شركة الشرقية «إيسترن كومباني» بمشاركة عدد من الوزراء.

وعلى مدار الأيام الماضية تصاعدت حدة أزمة «السجائر» في مصر، على خلفية ارتفاع أسعارها بشكل «مبالغ فيه»، نتيجة نقص المعروض، وسط اتهامات متبادلة بين الحكومة والتجار.

وشهد سوق «السجائر» ارتباكات واضحة ما بين ارتفاع الأسعار إلى مستويات لم تعد في متناول كثيرين، ونقص المعروض، وعدم توافر بعض الأصناف.

ووفق إفادة للمتحدث الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء المصري، نادر سعد، الاثنين، فإن الاجتماع استعرض موقف نشاط عمل شركة الشرقية «إيسترن كومباني» وحجم الإنتاج المتاح من مختلف منتجات الشركة، وما يتم تنفيذه من خطط عمل وبرامج تطوير لـ«زيادة حجم الإنتاج، وصولاً لتحقيق التوازن في الأسواق لمختلف منتجاتها».

وأضاف متحدث «الوزراء المصري» أن الاجتماع تناول أيضاً ما يتم في إطار توفير المواد الخام اللازمة لعمليات التصنيع لمختلف منتجات الشركة، وعلى رأسها «السجائر»، موضحاً أنه تمت الإشارة في هذا الصدد إلى «زيادة أوامر التوريد للمواد الخام، بما يُسهم في زيادة حجم الإنتاج اليومي، وإتاحة مزيد من المعروض، سعياً لاستقرار السوق و(ضبط) الأسعار الخاصة بسلعة (السجائر)».

وعلى مدار العامين الأخيرين، شهدت مصر زيادات متتالية في أسعار معظم أنواع «السجائر»، أحدثها إعلان شركة «فيليب موريس»، في يوليو (تموز) الماضي، إقرار زيادة جديدة على بعض منتجاتها، بقيمة تراوحت ما بين 3 و5 جنيهات (الدولار يعادل نحو 30.90 جنيه في المتوسط)، وسبقتها شركة «إيسترن كومباني» بتطبيق زيادة على منتجاتها في مارس (آذار) الماضي بمعدلات متشابهة.

وحسب متحدث «الوزراء المصري»، فقد تمت الإشارة خلال اجتماع الاثنين، إلى أن «شركة (إيسترن كومباني) تستحوذ على نحو 75 في المائة من حجم السوق الخاصة بسلعة (السجائر) في مصر، وهناك جهود متواصلة لطرح مزيد من الكميات من مختلف منتجات الشركة، وخصوصاً (السجائر) تلبية لاحتياجات السوق».

وذكر تقرير للشركة الشرقية للدخان (إيسترن كومباني) أن «المصريين استهلكوا نحو 70 مليار سيجارة خلال عام واحد، وهو العام المالي 2021- 2022». وذكر التقرير الذي أصدرته الشركة في سبتمبر (أيلول) الماضي، أن «حجم مبيعات الشركة محلياً خلال الفترة نفسها بلغ 67 ملياراً و882 مليون جنيه».

ويتسبب التدخين في وفاة أكثر من 8 ملايين شخص في العالم سنوياً، وفقاً لتقرير لمنظمة الصحة العالمية. ووفق تقرير للمنظمة في يونيو (حزيران) من العام الماضي، فإن «استهلاك التبغ يؤدي إلى فقدان 600 مليون شجرة، و200 ألف هكتار من الأراضي، و22 مليار طن من المياه».

وأقر مجلس النواب المصري (البرلمان) في فبراير (شباط) 2020، تعديلات على بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر عام 2016، وتضمنت التعديلات فرض ضرائب ورسوم على السجائر ومنتجات التبغ، يتم تحميلها على سعر البيع للمستهلك، على أن يتم تحصيلها من المنتج أو المستورد.

بعد 10 سنوات على ذكرى الفض.. حقائق رسمية تظهر للمرة الأولى ومنظمات حقوقية تطالب بمحاسبة المسؤولين

(سياسي . العربي الجديد)

أحيا المصريون الذكرى العاشرة لفض ميدان رابعة والنهضة. وأعاد المغردون نشر صور ومقاطع فيديو من الأحداث الدامية، مؤكدين وجوب التحقيق ومحاسبة كل المسؤولين.

من جانبه، نشر حساب المبادرة المصرية على منصة "إكس"، محتويات تقرير لجنة تقصي الحقائق الرسمية، والتي كان أحد أعضائها وزير العدل الحالي عمر مروان، الذي قال: "لا تشك لجنة تقصي الحقائق في أنه كان من الممكن إنهاء تجمع رابعة دون أن تسال كل هذه الدماء"، وذكر الحساب أن التقرير تسلمه السيسي في نفس عام المذبحة ولم ينشر حتى اليوم.

وبعد 10 تغريدات، ختم حساب منظمة هيومن رايتس ووتش العربي بالقول: "الإفلات من العقاب في قضية مذبحة رابعة، وصمة عار على جبين السيسي، وجرح مفتوح في تاريخ مصر".

تقرير غربي: أوضاع المنطقة وإحباط الخليج يهدد مقولة "مصر أكبر من الفشل"

(اقتصادي . صدارة)

يبدو أن المزاج السائد في القاهرة حاليًا هو أن "مصر أكبر من أن تفشل"، وأن الجهات الفاعلة الخارجية ستتدخل لضمان عدم تخلف مصر عن سداد ديونها ووصولها إلى مرحلة الانهيار الاقتصادي. ربما كان هذا هو الحال في السابق، لكن الوقائع الاقتصادية في المنطقة لم تعد كما كانت من قبل، كما إن الإحباط المتزايد لدى دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يتضح من استبدال المنح والودائع برغبة واضحة في الدخول في استثمارات مجدية تجاريًا، قد يغير هذا الحسابات. إن السماح بوصول مصر لمرحلة التخلف عن سداد ديونها قد يكون كارثيًا بالنسبة لدول الخليج، لكن من وجهة نظر خليجية أخرى فإن العكس قد يكون أكثر كارثية. علاوةً على ذلك، فإن من مصلحة دول الخليج المباشرة أن يتم اتخاذ خطوات معينة، مثل مزيد من تخفيض قيمة الجنيه المصري، وهو ما سيجعل مشترياته ميسورة التكلفة اقتصاديًا.

بناءً على هذه الخلفية، فإن الوضع الجيوسياسي العام لمصر يستحق النظر والمراقبة؛ فلا تزال القاهرة تحظى بأهمية أكبر في الملف الفلسطيني "الإسرائيلي" من أي دولة عربية أخرى حتى الآن. لكن هذا الدور يكون أساسيًا عندما توجد أزمة من نوع ما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أما خلاف ذلك فإن "عملية السلام" بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين قد تجاوزت مرحلة الاحتضار.

وبنظرة أوسع وفي ملفات أخرى، فقد اتخذت دول الخليج، لا سيما السعودية، موقع الصدارة من حيث القوة

والنفوذ الجيوسياسي؛ ويتضح ذلك جليًا من خلال إعادة دمج رئيس النظام السوري، بشار الأسد، في جامعة الدول العربية، ومن خلال المصالحة بين السعودية وإيران كذلك، وفي كلتا الحالتين لم تكن القاهرة منخرطة بشكل حاسم. بالمثل، وفي الأزمة السودانية الجارية حاليًا، كان دور السعودية في معالجة الصراع منافسًا لمصر، في حين أن الوضع كان سيكون مختلفًا تمامًا لو حدث ذلك منذ عقد أو نحو ذلك، ومن هنا فإن أزمات القاهرة الاقتصادية قد يكون لها تداعيات تعترض طريقها للمضي قدمًا في ملفات أخرى.